

Distr.: General  
16 December 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

تشكيلة سيراليون

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

### الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي الثاني لتنفيذ إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون

١ - اعتمدت حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويشكل هذا الإطار إحدى الأدوات الأساسية للتواصل والشراكة بين حكومة سيراليون والمجتمع الدولي. والتقدم المحرز في تنفيذ الإطار يخضع للاستعراض كل ستة أشهر في اجتماع رسمي مخصص لبلد محدد تعقده اللجنة استناداً إلى تقرير تعده بصورة مشتركة الحكومة واللجنة.

٢ - وقد أُنجز الاستعراض نصف السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأكدت اللجنة من جديد أن الالتزامات الواردة في الإطار لا تزال تشكل أمراً محورياً لكفالة إحلال سلام دائم ويتمتع بمقومات استمرار ذاتية وينبغي أن تنفذها الحكومة واللجنة والأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعدّدو الأطراف وسائر أصحاب المصلحة المعنيين.

٣ - ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ الإطار، مشيرة بوجه خاص إلى برنامج التغيير الذي أعده الرئيس، وهو بيان سياسات شامل يحدد بوضوح الأولويات وطرائق تقديم المساعدة الخاصة بورقة استراتيجية سيراليون الثانية للحد من الفقر (٢٠٠٩-٢٠١٢). وشددت اللجنة على الحاجة إلى ضمان التآزر في استعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار وورقة استراتيجية الحد من الفقر. ووافقت على أن يتم تنسيق اجتماعات الاستعراض



نصف السنوية للإطار مع عملية رصد واستعراض الورقة المذكورة والاعتماد على التقارير  
المرحلة المتعلقة بالإطار.

٤ - وسلطت اللجنة الضوء على إنشاء مكتب الأمم المتحدة الأول المتكامل لبناء السلام  
في سيراليون، ورحبت بالتقدم الكبير الذي أحرز في اتجاه إنشاء بعثة متكاملة حقاً لبناء  
السلام. وأيدت صوغ رؤية مشتركة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون، تضم جميع  
وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وراء استراتيجية مشتركة، كابتكار هام يتطلب  
الدعم الكامل من مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٥ - واعتمد الاجتماع المخصص للاستعراض للتوصيات الميئة أدناه.

٦ - ينبغي لحكومة سيراليون القيام بما يلي:

الحوار الوطني

(أ) مضاعفة الجهود لتحقيق الوحدة الوطنية وفتح الحوار بين الأطراف عن  
طريق تعزيز المؤسسات الديمقراطية الوطنية في مجالات من قبيل حقوق الإنسان، ومكافحة  
الفساد، والانتخابات، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والحوار السياسي؛

لجنة الحقيقة والمصالحة

(ب) ضمان تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بحذافيرها عن طريق ما يلي:

١' تعيين جهة اتصال حكومية للعمل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق  
الإنسان على متابعة أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة؛

٢' إجراء عملية مراجعة للدستور وضمان المتابعة الكافية لتقرير لجنة مراجعة  
الدستور من خلال إجراء مشاورات والتوعية بالنتائج التي تتوصل إليها على  
نطاق البلاد؛

تنسيق المعونة

(ج) وضع الصيغة النهائية للقرارات التي تتخذها الحكومة بشأن طريقة تنسيق  
المعونة ونشرها في أقرب وقت ممكن، وتنشيط الاجتماعات الفصلية للجنة الشراكة من أجل  
التنمية، والقيام، بالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين بوضع سياسة وطنية لتنسيق المعونة قبل  
اجتماع الفريق الاستشاري المقبل؛

وضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر

(د) وضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر في أقرب وقت ممكن، وتعزيز آليتي رصد تنفيذها وتقييمها، ورسم استراتيجيات قطاعية وخطط استثمارية قبل اجتماع المجموعة الاستشارية المقبل؛

تمكين الشباب وإيجاد فرص عمل لهم

(هـ) توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات الوطنية التي تعنى بشؤون الشباب وإعادة النظر في السياسة الوطنية للشباب؛

قطاع الطاقة

(و) ضمان الانتهاء من وضع الخطة الطارئة المتعلقة بالطاقة، ووضع استراتيجية شاملة وخططة استثمارية لتنمية قطاع الطاقة، وضمان المتابعة الكافية لتقرير لجنة مكافحة الفساد بشأن منح عقد لشركة Income Electrix؛

الأمن الغذائي

(ز) مواصلة الجهود التي تبذلها لتنشيط الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي الوطني في إنتاج الأغذية؛

جهود مكافحة الفساد

(ح) مواصلة الجهود التي تبذلها لمكافحة الفساد في جميع القطاعات وعلى المستويات الحكومية كافة، بما فيها قطاع التعدين؛

الاتجار غير المشروع بالمخدرات

(ط) مواصلة دعم أعمال فرقة العمل المشتركة المعنية بمنع المخدرات وضمان المتابعة الكافية لخطة العمل الإقليمية المتعلقة بالتصدي لأنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي وضعها المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في الرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧ - ينبغي للأمم المتحدة والشركاء الدوليين القيام بما يلي:

(أ) دعم الأولويات والأهداف الواردة في برنامج التغيير الذي وضعه الرئيس وفي ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية وتسخير كل برنامج من برامجهم الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم هذه الأولويات والأهداف؛

(ب) مضاعفة جهودهم لتوفير الدعم المنسق والمجدي من حيث التكلفة للحكومة، بما فيه الدعم المباشر للميزانية والدعم على صعيد القطاعات، وانطلاقاً من روح إعلان باريس، إجراء استعراض لآليات التمويل المشتركة القائمة والصناديق المشتركة للتبرعات، وذلك لزيادة تأثيرها وجدواها من حيث التكلفة ومعدلات الإنجاز التي تحققها؛

(ج) دعم الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل الأول لبناء السلام والاستراتيجية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري، والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة المشترك المتعدد المانحين الذي يجري إنشاؤه للمساعدة في تمويل الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة؛

(د) دعم وضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر والأعمال التحضيرية لاجتماع الفريق الاستشاري المقبل؛

(هـ) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالتصدي لأنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي وضعها المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في الرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

#### ٨ - ينبغي للجنة بناء السلام القيام بما يلي:

(أ) دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى الوقوف وراء الأولويات والأهداف الواردة في برنامج التغيير الذي وضعه الرئيس وفي الإطار، من خلال توفير الموارد المالية الدولية الكافية لدعم تنفيذ هذا البرنامج. وستبذل لجنة بناء السلام جهوداً للمساعدة على توسيع قاعدة الجهات المانحة لسيراليون واجتذاب شركاء غير الشركاء التقليديين؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتحضير لاجتماع الفريق الاستشاري المقبل، من خلال الدعوة لمشاركة جهات مانحة غير الجهات المانحة التقليدية وحث الشركاء الحاليين على تقديم مساهمات إضافية؛

(ج) التشجيع على زيادة الدعم الدولي للتخفيف من الأخطار الناشئة التي تتهدد استقرار سيراليون وأمنها، ولا سيما الأخطار الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعمليات القرصنة والصيد غير المشروع؛

(د) تشجيع شركاء سيراليون الدوليين على تبسيط أطر المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين تنسيقها، وذلك تمثياً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢؛

- (هـ) السعي لدى مجلس الأمن والوكالات والصناديق والبرامج المعنية، للعمل على امتلاك منظومة الأمم المتحدة في سيراليون القدرة الكافية على دعم أعمال الحكومة واللجنة بصورة متنسقة وفعالة في إطار الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون؛
- (و) مواصلة دعم الأمانة التي أنشئت داخل وزارة الخارجية لتنسيق عملية تنفيذ الإطار وكفالة تولى الحكومة الدور الطليعي في تنفيذه.
-